سنظل نبني قواتنا المسلحة على أسس وطنية ومتطورة من أجل أن تظل راية اليمن الكبير خفاقة في الأعالي وتبقى الإرادة اليمنية حرة ومستقلة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

منظمات الكفاح المسلح لتحرير جنوب اليمن المحتل قبل الاستقلال

لم تكن الأحزاب السياسية - على كثرها في عدن - تؤمن بمبدأ الكفاح المسلح من أجل تحرير جنوب اليمن المحتل، بل حصرت نشاطها في العمل السياسي، لأن الظروف حينذاك لم تكن لتسمح بالعمل العسكري لعدة عوامل منها:

افتقار بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى رؤية فكرية واضحة المعالم، وإستراتيجية محددة، بل كانت معظمها تنطلق في عملها السياسي من ردود أفعال آنية، سرعان ما تتلاشى جذوة حماسها، أو يخمد لهيبها لمجرد مرور الحدث.

افتقار العمل السياسي إلى التنظيم القادر على تعبئة طاقات المجتمع وتوجيه الجماهير نحو أهداف إستراتيجية للوصول إلى التحرر الشامل من الوجود الأجنبي في المنطقة بل كانت بعض التنظيمات السياسية تستنزف كثيراً من الجهد، وتهدر معظم الطاقات البشرية والإمكانات المادية في صراعاتها الجانبية.

عدم التجانس الفكري والعقائدي في صفوف الطبقة العاملة اليمنية، لوجود بعض التشريعات العمالية المقيدة لحركة الطبقة العاملة، مثل قانون الجنسية وقانون الهجرة الأجنبية، الذي منحت السلطات البريطاني في عدن بموجبها للعمال الأجانب حق العمل وممارسة النشاط السياسي على حساب أبناء الريف اليمني أو أبناء شمال الوطن، الذين حرمهم القانون من هذه الحقوق.

عدم وجود سلطات وطنية في المنطقة تسند الكفاح المسلح، وذلك نتيجة تواطؤ الحكم الملكي في شمال الوطن مع سلطات الاحتلال، ورفضها السماح للقوى الوطنية في التحرك في الشمال لتحرير الجنوب.

لقد كان العمل السياسي في اليمن مجزأ ما لم يسمح بخوض معركة فاصلة مع الاستعمار وعملائه في المنطقة، فظهرت بعض الدعوات لتنادي بوحدة العمل الوطني، أبرزها دعوتان:

الأولى: تدعو إلى قيام (جبهة وطنية ديمقراطية) تضم القوى السياسية المناهضة للاستعمار والرجعية، والرافضة التعامل مع حكومة الاحتلال ، والساعية لإفشال مشاريعة في المنطقة، وقد تبنى هذه الدعوة (اتحاد الشعب الديمقراطي).

والثانية: تدعو إلى قيام (جبهة قومية موحدة) تضم كل العناصر الوطنية المؤمنة بالقومية العربية، والساعية من أجل (الحرية والوحدة والاشتراكية) مستبعدة كل من يشتبه بعمالته للاستعمار، أو لديه نزعة انفصالية.

وكانت الدعوة لقيام (الجبهة القومية) تحضى بتأييد معظم المثقفين اليمنيين باستثناء الشيوعيين المطالبين بالجبهة الوطنية الديمقراطية.

لقد ظهرت فكرة قيام (الجبهة القومية) أول ما ظهرت في القاهرة عام 1961م وذلك على أثر عدة اجتماعات عقدها بعض المثقفين اليمنيين الذين كانوا يدرسون هناك، وقد توجت تلك الاجتماعات باجتماع عقد يوم 28 مارس 1961م ضم عدداً من الطلاب والمثقفين اليمنيين المتواجدين في القاهرة، وفي هذا الاجتماع أقر مقترح تكوين (الجبهة القومية) في اليمن.

وكان مقترح تشكيل (الجبهة القومية) في اليمن يعتبر حينذاك (ضرورة أساسية للوصول إلى تنظيم ثوري واحد)(1) لأن واقع التنظيمات والشخصيات السياسية الموجودة في المنطقة حينذاك، كان متنافراً غير متفاعل ولا منسجم لوجود بعض الاختلافات في الآراء وتباين في الاتجاهات، ما حال دون تشكيل حركة ثورية سليمة تجمع فئات الشعب المختلفة في عمل منظم، لذلك فإن فرع حركة القوميين العرب في اليمن، كان يرى أن (الجبهة القومية) المقترحة ستعمل على خلق التفاعل والاحتكاك، وتبادل الآراء بين الأطراف المختلفة، وقد نص مقترح تكوين (الجبهة القومية) المقر في اجتماع القاهرة على اعتبار (إقليم اليمن جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي الواحد.. وأن تؤمن كل الفئات والعناصر المنظمة إلى هذه الجبهة بأن جنوب اليمن (عدن والمحميات) جزء لا يتجزأ من إقليم اليمن ككل، وأن الاسم الطبيعي لهذا الجزء المحتل هو جنوب اليمن)(2) .

لقد أكد المقترح أن ((تؤمن الجبهة القومية في اليمن أن التحرر من الاستبداد في الشمال والاستعمار في الجنوب، إنما هو في حد ذاته وسيلة لبداية القيام بثورة اقتصادية سياسية ثقافية اجتماعية تشمل كل المواطنين في ظل مجتمع تقدمي تتوافر فيه العدالة السياسية والاقتصادية)(3) . من أجل ذلك كان ((يتحتم بالضرورة القضاء على الاقطاع والاحتكار والطائفية البغيضة والنعرة السلالية والتقبلية والمعتقدات البدائية، وكل ترسبات الماضي البغيض)) (4) .

وكانت الظروف السياسية في اليمن حينذاك لا تسمح بتكوين (الجبهة القومية) المقترحة، لارتباط شمال اليمن باتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة، ما حال دون قيام أي تجمع سياسي معاد لنظام الحكم في الشمال يحظى بدعم النظام المصري، بالإضافة إلى أن الأوضاع السياسية في جنوب الوطن كانت تشه صراعات عنيفة بين التنظيمات السياسية المختلفة، ما تسبب في فشل بعض المحاولات لقيام تجمع قومي سابق كالاتحاد القومي.

وفي 27 ديسمبر 1961م أعلن في مصر عن حل اتحاد الدولي العربية الذي انضم إليه نظام الحكم في الشمال ليحتمي به من قوى المعارضة السياسية في الداخل، وبحل ذلك الاتحاد وجدت القوى الوطنية اليمنية نفسها في ظروف أفضل، فأعادت تجميع صفوفها من جديد، وعقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات في كل من عدن والقاهرة، لبحث أساليب جديدة لتطوير العمل السياسي والنضال الوطني في عموم اليمن، وخوض معركة فاصلة مع الرجعية في الشمال والاستعمار في الجنوب.

واتجه العمل السياسي بجدية نحو اسقاط الحكم المتخلف في شمال اليمن كخطوة ضرورية نحو تحرير الجنوب من الاستعمار البريطاني.

وبعد نضال شاق تحقق النصر بسقوط الحكم الملكي المتخلف في شمال الوطن بقيادة ثورة 26 سبتمبر 1962م، وإعلان النظام الجمهوري.

وبقيام ثورة 26 سبتمبر 1962م في شمال الوطن تغيرت الظروف تماماً لصالح الحركة الوطنية اليمنية، واتخذ النضال الوطني في جنوب اليمن شكلاً جديداً؛ لأن الحركة الوطنية وجدت في النظام الجمهوري الجديد سنداً لها، كما أن تدافع آلاف المواطنين من الجنوب إلى الشمال للدفاع عن الثورة اليمنية الوليدة قد أثر إيجابياً في الحياة السياسية في عموم اليمن.

لقد شكلت ثورة 26 سبتمبر 1962م في شمال الوطن انقلاباً على مجمل الأوضاع السياسية في اليمن بشطريه؛ وذلك أنه في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا قد توصلت مع بعض الفئات السياسية المرتبطة بها إلى ادخال عدن ضمن الاتحاد الفيدرالي المزيف، وبدأت تتخذ خطوات دستورية لإعطاء حكومة عدن العميلة بعض الصلاحيات لإدارة المستعمرة، وصارت تتنازل تدريجياً عن بعض السلطات المحلية لتحولها إلى حكومة عدن.

إنه في الوقت الذي كانت فيه الأمور تبدو وكأنها تسير وفقاً لمشيئة المخططات الاستعمارية جاء إسقاط حكم آل حميد الدين في الشمال ليقلب موازين القوى السياسية، وليلغي تلك المخططات الاستعمارية، ويجعل مسألة المقاومة المسلحة أمراً ممكناً، خاصة أن القوات المسلحة المصرية التي قدمت إلى اليمن لمساعدة الثورة كانت سنداً للانتفاضات التي شنها رجال القبائل في الجنوب ضد الوجود الاستعماري، ما شكل حافزاً قوياً لبدء الكفاح المسلح لتحرير الجنوب اليمني المحتل.

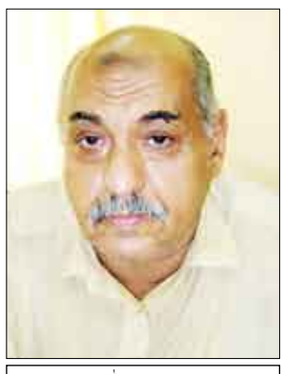

د. علوي عبدالله طاهر

أولاً : قيام جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل

ولم تمض سوى خمسة أشهر فقط من قيام الثورة في الشمال حتى تسارعت بعض القوى الوطنية في الجنوب ودعت إلى عقد مؤتمر في صنعاء بتاريخ 24 فبراير 1963م بدعوة من حركة القوميين العرب في اليمن التي كانت بعض عناصرها القيادية تتمركز في شمال اليمن بعد الثورة.

لقد تجمع في هذا المؤتمر ما يزيد على مائة شخص يمثلون بعض المنظمات الثورية السرية في الجنوب، وبعض الشخصيات السياسية. وأكد المؤتمرون ضرورة إتباع أسلوب الكفاح المسلح لتحرير جنوب اليمن المحتل، وصدر عن المؤتمرين بيان بتاريخ 5 مارس 1963م أعلنوا فيه عن قيام (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل) وفيما يلي نص البيان كما نشرته جريدة الثورة الصادرة في مدينة تعز في يونيو 1963م.

يقول البيان(5) .

(يمر نضالنا القومي في الجنوب اليمني المحتل بمرحلة دقيقة وحاسمة، وبعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م الظافرة في الشمال اليمني وتحطيم شعبنا لأغلال الذل والعبودية التي فرضتها عليه الرجعية لتعيق انطلاقته، ولتبقيه على حالة من التأخر المزري وبعد وجود قاعدة النضال التحرري في الشمال اليمني وهي الحليف الطبيعي الذي افتقدته الحركة الثورية في الجنوب اليمني خلال نضالها الطويل، أصبح من الضروري والمحتم على الهيئات العاملة بجد في الحقل الوطني في الجنوب أن تعمل للتلاؤم مع طبيعة الظروف الجديدة التي طرأت على الساحة في اليمن، حتى تستطيع إعداد نفسها ثورياً لتحمل مسئولية تحرير الجنوب اليمني، فالهيئات التي انبعثت من صفوف الكادحين سواء في الحقل أو في المصنع أو العائشين تحت ألواح البؤس التي صنعتها القوى الاستعمارية الرجعية طيلة 125 عاماً هذه الهيئات التي قامت للتصدي للواقع السيئ الفاسد الذي يعيشه شعبنا وتمثل طليعة في زحفه المقدس نحو تحرير الجنوب اليمني ووحدة إقليم اليمن، والسير قدما نحو الوحدة العربية الاشتراكية، أصبحت مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بأحداث تعديل في واقعها التنظيمي وأسلوب نضالها، وطريقة تعاملها مع بعضها، وإن معركة تحرير الجنوب اليمني تكسب طابعها القاسي من خلال ما تعانيه بالنسبة للاستعمار الغربي والبريطاني منه على وجه الخصوص.

فالمشاريع الاستعمارية التي يطرحها الاستعمار ويفرضها بالقوة على الشعب كالاتحاد الفيدرالي المزيف، وضم عدن إليه بالرغم من الموقف الشعبي الجبار، والمعبر بصدق عن رفض الشعب لهذه المشاريع التي لم تكن إلا وسيلة للحفاظ على مصالح الاستعمار، والإبقاء على الرجعية العميلة المحلية. ولقد اكتسبت المنطقة من خلال تطور الإستراتيجية العالمية أهمية خاصة جعلتها إحدى القواعد الذرية التي يعتمد عليها الاستعمار الغربي في سياسته العدائية ضد الشعوب، واتخذت بريطانيا من عدن قاعدة لقواتها البحرية والجوية في الشرق الأوسط. بل إن الأهمية الاقتصادية للمنطقة أخذت في الازدياد، إلى جانب أن أهمية عدن كميناء عالمي تضاعف بوجود البترول في ثمود بحضرموت الأمر الذي جعل شركة الاستعمار الانجلو/ أمريكية. تشترك في استغلاله من خلال (بان أمريكان) بل الغرب وبريطانيا اتخذوا من المنطقة نقطة وثوب وقاعدة عدوانية لضرب حركتنا الثورية في الشمال اليمني، كما اتخذتها بريطانيا عام 1956م من نقاط الاعتداء الثلاثي الغاشم على الشقيقة مصر، في سبيل تلك الأهداف نجد الاستعمار البريطاني يلجأ إلى خنق الإرادة الشعبية وقمعها بالقوة بزج الوطنيين في السجون، وإبعاد المئات من أبناء الشمال والإمارات عن وطنهم عدن، وحرمانهم من حقوقهم الشرعية، وحرمان العمال من حقهم الطبيعي في الإضراب والدفاع عن مصالحهم إلى غير ذلك من أساليب الكبت والبطش إلى حد ينفذ مخططه الراقي إلى تكوين الاتحاد الفيدرالي المزيف، دولة ذات كيان يدفع بها إلى المجال الدولي ليعيق بذلك سرعة تحقيق وحدة الإقليم، وبالتالي إبعاد الجنوب عن الركب العربي المتحرر.

بل من المنتظر أن يعمد الاستعمار إلى منح الاستقلال الشكلي لهذه الدويلة مستقبلاً في سبيل تعميق تجزئة الإقليم اليمني، وعرقلة الوحدة العربية الاشتراكية، وبعد أن يتيح الفرصة لدعاة الانفصالية والتجزئة ليأتوا إلى الحكم، وليضمنوا بالتالي مصلحته ومصالحهم التي لا تتوافر إلا في بقاء تجزئة الإقليم اليمني، لذلك فالشعب يناضل من أجل وحدة الإقليم بعيداً عن الحد والاستعمارية والرجعية المحلية لتحقيق وحدة خالصة من أي وجود استعماري. أما الأشكال الاتحادية الاستعمارية فما هي إلا مصيدة لامتصاص النقمة الشعبية ومحاولة لصرف الشعب عن نضاله لوحدة الإقليم اليمني إلا نضال يثبت تجزئة الإقليم تحت شعار الاتحاد.

إن الاستعمار و الرجعية اللذين وقفا الموقف العدواني من ثورة الشعب في 26 سبتمبر 1962م لن تهدأ مؤامراتهما ضد الجمهورية العربية اليمنية حتى تقضي الثورة على أوكار الرجعية ففي الجزيرة العربية، وعلى المصالح الاستعمارية في الخليج والجنوب اليمني، وسوف يعملان بكل جهدهما للتآمر عليها من الداخل والخارج في محاولة يائسة محمومة تصرفها عن أماني الشعب في أن تكون ثورة عربية وحدوية اشتراكية، وما يؤسف له أنه في الوقت الذي تقف فيه القوى المعادية لشعبنا هذا الموقف المستميت للقضاء على ثورته، تقف أطراف القضية الوطنية متباعدة متنافرة في عملها، لا يربطها أي مخطط أو فهم موحد لطبيعة المعركة وطبيعة المرحلة التي تمر بها قضيتنا الوطنية، وهذا الموقف وإن لم يقصد فإنه أداة مساعدة تطيل من بقاء الاستعمار في وطننا وتؤخر يوم انتصاراتنا في المعركة للتحرير والوحدة.

وإن إدراكنا للمسؤولية الخطيرة التي تتحملها الهيئات الشعبية المختلفة المؤمنة بوحدة الإقليم اليمني وبالوحدة العربية الاشتراكية يجعلنا نستشعر ضرورة الارتفاع إلى مستوى ضراوة المعركة، وذكاء الأسلوب الذي تتبعه الجبهة المعادية للشعب، وحتى نعمل على تحقيق نصر حاسم عليها، وحتى نتمكن من أن نلعب دورنا في حماية الجمهورية الوطنية والثورة، فيها في مرحلة البناء ودعم مخططها الثوري العربي التحريري، ونسهم في حمايتها من أية نكسة قد تقوم بها الرجعية والاستعمارية والانتهازية والشيوعية المحلية المرتبطة بها، فإن كل ذلك لا يكون إلا بإقامة جبهة تحرير للجنوب اليمني المحتل، تعمل على تخطيط وتوحيد الجهود المبذولة لتصب كافة الإمكانيات والطاقات المبذولة في عمل موحد، قيادة وخطة ودعاية، وإننا لنأمل أن تلتقي كل الهيئات والقبائل المؤمن بوحدة الإقليم اليمني والوحدة العربية الاشتراكية في جبهة تحرير الجنوب، وحتى تحقيق هذه الأهداف.

إن العمل لقيام هذه الجبهة النضالية الموحدة لهو المحك العملي لمدى جدية كل فئة في نضالها.

وعلى هدي من هذه الاعتبارات رأينا ضرورة البدء في السير خطوة أولية لتكوين مكتب سياسي يضم رجال المعركة المسلحة، واضعين هذا الميثاق القومي، والتزمنا به ليعطي الدليل المادي على إمكانيات تحقيق توحيد أطراف الحركة الوطنية المخلصة، آملين في الوقت نفسه أن تستجيب له الفئات ذات الاتجاه القومي الاشتراكي والمؤمنة بتحرير ووحدة الإقليم، وأن تعمل معاً على تطوير الجبهة حتى تكون جبهة نضالية قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة)أ.هـ

وقد أرفق البيان بالميثاق القومي الآتي نصه:

الميثاق القومي

أولاً: على المستوى المحلي:

تؤمن جبهة تحرير الجنوب بأن عدن والإمارات (الشرقية والغربية) وجزء كوريا موريا وكمران وميون والجزر المقابلة للساحل اليمني أجزاء من اليمن، فتحرير الجنوب بما فيه تلك الجزر مطلب حيوي تشتد فيه متطلبات المعركة العربية فضلاً عن كونها مطلباً شعبياً.

لا تعترف جبهة تحرير الجنوب وتقاوم كل شكل اتحادي استعماري مزيف في منطقة جنوب اليمن يهدف إلى جعلها مركزاً للنفوذ البريطاني وقاعدة لقواته ونقطة عدوانية في سلسلة الأحلاف الغربية، لذلك فالنضال من أجل مكافحة هذه الأشكال الاستعمارية وتصفية القواعد وإنهاء الوجود الاستعماري ذاته، هي المهمة الأساسية لجبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل.

لا تعترف الجبهة بأية معاهدات للحماية أو الاستشارة أو أي نوع من المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع السلاطين والمشايخ العملاء أذناب الاستعمار في الجنوب يمننا.

تؤمن بأن الثورة والوضع الثوري في الجمهورية العربية اليمنية هما ثمرة تجارب الشعب العربي في اليمن (شمالاً وجنوباً) لذلك فإن على الجبهة مهمة التفاعل مع الثورة وقاداتها وتسخير كافة إمكانياتها وطاقاتها لمساندة الثورة والدفع بها في مخططها العربي الثوري التقدمي وحمايتها من أية نكسة قد تقوم بها الانتهازية وفلول الرجعية وأعداء القومية العربية.

ونتطلع الآن إلى أن تكون الجمهورية العربية اليمنية قاعدة للنضال في الجزيرة العربية، وأن تسهم مع الجمهورية العربية المتحدة في تحمل مسؤولية دعم النضال العربي التحريري وتقع على عاتقها بصفة خاصة مسؤولية الإسهام والمساندة لنضال الشعب في الجنوب اليمني المحتل.

الجنوب اليمني ملك للشعب العربي لا تعترف الجبهة بأية اتفاقية أو حقوق امتيازية تعطي للشركات الأجنبية من قبل الاستعمار البريطاني والشعب وحده هو صاحب الحق في ذلك.

تؤمن بأن تعبئة الجماهير الشعبية وإعدادها ثورياً في الطريقة المثلى لمواجهة المستعمر والرجعية المحلية في جنوب اليمن، وللارتفاع بالجماهير الشعبية إلى مستوى المعركة، ونؤمن بأن أية معركة تحريرية تقوم يجب أن يسبقها توحيد القوى العاملة ضمن الخط القومي العربي الاشتراكي لذلك تترك جبهة تحرير الجنوب اليمني الباب مفتوحاً لهذه الفئات للانضمام إليها لتقويتها لتصبح جبهة نضالية وموحدة وذات اتجاه اشتراكي تقدمي تستطيع أن تسير بالنضال إلى النهاية.

ثانياً: على المستوى العربي:

تؤمن بوحدة الأمة العربية، وضرورة العمل على تجسيد ذلك بالنضال من أجل وحدة عربية اشتراكية.

بما أن الجنوب جزء من الشمال يكونان اليمن الواحد فمن الطبيعي أن يكون اليمن جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، لذلك فتحقيق الوحدة العربية بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة شيء ضروري وطبيعي.

لا تؤمن جبهة تحرير الجنوب اليمني بسياسة المهادنة مع الرجعية العربية، ومع العناصر المخربة الهدامة لذلك فهي تدعو وتعمل في آن معاً إلى فتح النار على هذه الفئات لسحقها وتقويضها نهائياً.

والله ولي التوفيق) أ.هـ.

ثانياً : الإعلان عن قيام الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل

منذ اليوم الأول لإعلان بيان تأسيس جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل، ونشر ميثاقها القومي في فبراير 1963م بذلت مساع لدى السلطات في شمال اليمن لفتح مكتب للجبهة في صنعاء، في الوقت الذي كان الخلاف على أشده بين (حزب الشعب الاشتراكي) وهذه الجبهة الوليدة، ولم تتمكن الجبهة من فتح مكتب في صنعاء نظراً لوجود أنصار لحزب الشعب الاشتراكي في السلطة، وكان حزب الشعب الاشتراكي قد سبق الجبهة في فتح مكتب له في صنعاء، فحال ذلك دون تمكن الجبهة المنافسة له من فتح مكتب مشابه في صنعاء أيضاً.

وفي 19 أغسطس 1963م عقد اجتماع آخر في صنعاء حضره عدد من قيادة الجبهة وبعض السياسيين الآخرين من حركة القوميين العرب في جنوب اليمن، وفي هذا الاجتماع أقرت التسمية النهائية للجبهة، وصارت تعرف من حينها باسم (الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل). وتشكلت في هذا الاجتماع قيادة جديدة من اثني عشر شخصاً، نصفهم من ممثلي حركة القوميين العرب، والنصف الآخر من ممثلي القبائل في الجنوب اليمني المحتل.

ومن حينها صارت (الجبهة القومية) قوة سياسية كبيرة في جنوب اليمن، وبمرور الأيام اتسعت قاعدتها الشعبية، وانضمت إلى صفوفها عدد من التنظيمات والهيئات الشعبية وبعض رجال القبائل وبعض الضباط الأحرار وبعض المستقلين، ولم يمض عام 1963م إلا وقد انضم إلى الجبهة حوالي سبعة تنظيمات سياسية بنسب متفاوتة في التمثيل، وكان الانضمام في أوقات متفاوتة، وهذه التنظيمات هي:

حركة القوميين العرب في جنوب اليمن المحتل.
تشكيل القبائل.
التنظيم السري للضباط والجنوب الأحرار.
الجبهة الناصرية.
جبهة الإصلاح اليافعية.
المنظمة الثورية لأحرار جنوب اليمن المحتل.
الجبهة الوطنية(6).

وقد حرصت (الجبهة القومية) منذ لحظة تأسيسها على التصريح بأنها ليست حزباً سياسياً،ولا تقودها أية جهة سياسية بعينها، بل هي مفتوحة لكل وطني شريف يؤمن بالكفاح المسلح كأسلوب وحيد لتحرير الجنوب اليمني المحتل من الاستعمار وعملائه، وهي كذلك تقبل في عضويتها كل مواطن شريف يرغب في المشاركة في العمل العسكري تحت إطار (الجبهة القومية) وكان الغرض من ذلك هو اجتذاب قطاعات واسعة من جماهير الشعب للمساهمة في العمل العسكري ضد الاحتلال البريطاني، وقد أدى ذلك إلى أن تتشكل الجبهة القومية منذ اليوم الأول لتكوينها من طبقات مختلفة، فقد ضمت شيوخ قبائل كبارا، كما ضمت عمالاً وفلاحين، ما كان سبباً في حصول صراعات فيما بعد على مركز السلطة في الجبهة القومية، منذ السنوات الأولى لتكوينها، فقد احتدم صراع بين صفوف أعضاء (الجبهة القومية) الذين كان معظمهم من حركة القوميين العرب، وبين بعض شيوخ القبائل الذين انخرطوا في الجبهة وحاولوا الاستيلاء على النصيب الأوفر مما كانت تتحصله الجبهة من سلاح ومال، ليعززوا مواقعهم الطبقية تحت ستار مقاتلة الاستعمار(7).

لقد كانت الانطلاقة الأولى للثورة المسلحة في الرابع عشر من أكتوبر 1963م من جبال ردفان، وسرعان ما انتشر لهيبها ليعم مناطق الجنوب المختلفة، حتى وصل إلى مقر القاعدة الاستعمارية في (مستعمرة عدن).

وباندلاع الثورة المسلحة ضد الوجود البريطاني دخلت البلاد في مرحلة جديدة، فقد تغيرت موازين القوى السياسية، وتضاءل دور التنظيمات والأحزاب السياسية التقليدية التي عارضت الكفاح المسلح، ورجحت الكفة لصالح (الجبهة القومية) قائدة الكفاح المسلح، فقد تعزز دورها في أوساط الناس، وحظيت بتأييد معظم السكان، الذين بادروا في الانخراط في العمل الفدائي السري لمقاومة سلطات الاحتلال.

واتخذت بعض الأحزاب السياسية موقفاً معارضاً بل رافضاً للكفاح المسلح، ومن هذه الأحزاب على سبيل المثال (حزب الشعب الاشتراكي) الذي أعلن موقفه الرافض لمبدأ الكفاح المسلح في كتيب صغير اسمه: (هذا هو موقفنا) قال فيه: (إن حزب الشعب الاشتراكي لا يسقط مطلقاً من حسابه ضرورة الاستعداد للثورة الشعبية في سبيل الخلاص من الاستعمار بكل صوره وأشكاله.. ولكن حزبنا يرى أن من واجبه نحو شعبه وبلاده أن يستفيد كل الوسائل السلمية التي تؤدي إلى النصر قبل أن يجر البلاد إلى معركة دامية تشيع الخراب والدمار، ولا تضمن فيها السيطرة القيادية المحكمة على المسلمين بعد ذلك، ما يهدد مستقبل البلد بالتناحر القبلي المسلح بالأسلحة الحديثة) (8) .

لقد ندد حزب الشعب الاشتراكي بالكفاح المسلح فهو (يرفض أن يرمي بالأرواح والممتلكات في حرب إقلاق لا حرب فاصلة)(9)، وهو (لا يؤمن بسفك الدماء حيث يمكن حقنها) (10)، وهو أيضاً (لا يوافق على تخريب الأرض حيث يمكن بناؤها وزرعها) (11).

ويبرز حزب الشعب الاشتراكي موقفه الرافض للكفاح المسلح بقوله:

((يعتبر النضال المسلح وسيلة رئيسية للضغط على الاستعمار من أجل الوصول إلى حلول سياسية أفضل، وليس لإحراز انتصار عسكري حاسم على غرار انتصار دولة على دولة أو دول في حرب من الحروب)) (12) .

وقد فقد حزب الاشتراكي بموقفه هذا مكانته وتضاءلت شعبيته، واتجهت آمال الناس صوب الجبهة القومية التي رأوا فيها تمثيلاً حقيقياً لطموحاتهم وآمالهم في الحرية والسيادة الوطنية، بعد أن يئسوا من العمل السياسي وضجروا من التصريحات السياسية التي كان يطلقها محترفو السياسة من قادة التنظيمات أو الاحزاب السياسية.

وفي الوقت الذي أعلن فيه حزب الشعب موقفاً واضحاً يرفض فيه مبدأ الكفاح المسلح، كان حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي) متمرداً في موقفه في أول الأمر، ثم تحول فيما بعد إلى مساند معنوي ومؤيد سياسي للجبهة القومية، بالقول دون الفعل، فقد عبر من خلال صحيفته (الأمل) عن موقفه المساند للكفاح المسلح،وتابع ←

مجرد التفكير في الكفاح المسلح في الجنوب قبل ثورة سبتمبر المجيدة كان أمراً مستحيلاً، لأن الكفاح المسلح يحتاج إلى قوة سياسية تسانده وإلى أرض حرة ينطلق منها أو يفر إليها

الأحزاب العميلة ارتمت في أحضان الاستعمار وربطت مصالحها به، وصارت تجري وراء مشاريعه الوهمية ومخططاته الخطيرة الرامية إلى قيام دولة الجنوب العربي